https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.3.12

قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)

الباحث: مصطفى نوفل وجيه
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
mm07703847030@gmail.com

أ.م.د. عامر سامي منير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ameer.sami54@yahoo.com

المستخلص:

ازداد الاهتمام بموضوع التنمية البشرية في السنوات الأخيرة ومدى علاقته بالنمو الاقتصادي، فالتنمية البشرية تهتم بإتاحة المتطلبات المادية والمعنوية للإنسان، غير أن ذلك لن يحدث إلا عن طريق تحقيق نمو اقتصادي والذي يهتم "بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد خلال فترة زمنية معينة"، لذا فأن "التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها"، وقد شمل البحث التركيز على بعض جوانب النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مع التطرق إلى المؤشرات الرئيسة للتنمية البشرية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. ويهدف البحث الى الوقوف على حال العراق وتقييم تجربته في تهيئة مقومات التنمية البشرية وتأثيرها على النمو الاقتصادي للبلد. واستخدم البحث الاسلوب القياسي عن طريق توصيف المتغيرات المستعملة في القياس وعرض النتائج وتحليلها عن طريق النموذج القياسي باستخدام برنامج (E-Views). وتوصل البحث إلى إن مؤشر الدخل يؤثر في النمو الاقتصادي في حين أن كل من مؤشر الصحة والتعليم لا يؤثر على النمو الاقتصادي. وبهذا الصدد فأن أهم ما يوصي به البحث إلى محاربة الفساد والقضاء عليه في مختلف مرافق البلد مع تعزيز الانتماء الوطني عن طريق تعزيز سلطة القانون ليتسنى الاهتمام بالبلد وتحقيق الاهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، مؤشر التعليم، مؤشر الدخل، مؤشر الصحة.

Quantitative measurement of human development indicators and their impact on economic growth in Iraq for the period (2004-2018)

Researcher: Mustafa nawful wajeh
Collage of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Prof. Dr. Amir Sami Mounir
Collage of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

Interest in the subject of human development has increased in recent years and its relationship to economic growth. Human development is concerned with providing the material and moral requirements of man, but this will only happen through achieving economic growth, which is concerned with “the increase in the country’s gross domestic product during a certain period of time.” Therefore, the “Human development is the end and economic growth is the means to achieve it.” The study included focusing on some aspects of economic growth and human development, with reference to the main indicators of human development and their relationship to economic growth. The research aims to stand on the situation of Iraq and evaluate its experience in creating the elements of human development and its impact on the economic growth of the country. The research used the standard method by describing

the variables used in the measurement and presenting and analyzing the results through the standard model using the (E-Views) program. The research concluded that the income index affects economic growth, while the health and education index does not affect economic growth. In this regard, the most important thing that the research recommends is to fight and eliminate corruption in the various facilities of the country while strengthening national belonging by strengthening the country's authority so that attention can be given to the country and achieve the desired goals.

Keywords: economic growth, human development, education index, income index, health index.

المقدمة

نالت التنمية البشرية على اهتمام الكثير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة فقد أصبحت مفهوماً متطوراً ومعاصراً لمفاهيم تنموية سابقة، حيث أن الاستثمار في تطوير قدرات الإنسان للمساعدة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، ولكنه يختلف عنها في كون هذا المفهوم يجعل البشر هم محور النمو والمشاركين به أيضاً، ويعيد الإنسان الى مكانه الصحيح بعد أن مرت عقود طويلة جرى التركيز فيها على تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاج والثروة بغض النظر عن تنمية الواقع البشري. حيث يشكل النمو الاقتصادي ضرورة كبيرة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية، لذا فقد اولى الاقتصاديين اهتماما كبيراً بالنمو الاقتصادي ومحدداته، وهو ما ادى الى ظهور العديد من الدراسات والنظريات والتحاليل والتي استعملت في اقتصاديات العديد من بلدان العالم. وتتجلى أهمية تحقيق النمو الاقتصادي في تحقيقه مزايا ومحاسن للفرد والمجتمع. فمن جهة الافراد فأن النمو الاقتصادي يعمل على زيادة وتحسين الدخل الحقيقي للفرد وزيادة الانتاج المادي الذي يلبي حاجات الانسان المتعددة. وبالتالي فأن النمو الاقتصادي يزيد من قدرة الافراد الشرائية ويعمل على رفع مستواهم المعاشي بشكل عام. إما من جانب الدولة يعمل النمو الاقتصادي على زيادة عائدات البلدان وبالتالي زيادة مقدرتها على تلبية متطلبات الافراد من خدمات صحية وتعليمية وأمنية واقتصادية بواسطة استثماراتها ومشاريعها المتعددة. فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيق التنمية البشرية، والتنمية البشرية هي الغاية، وبالتالي فأن التنمية البشرية تهتم بتطوير ذاتية الافراد وبالتالي تحسين مستواهم المعاشي والصحي والتعليمي. حيث أن التنمية البشرية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. ومن هذا الباب جاء اختيار البحث الموسوم قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) لبيان طبيعة العلاقة بينهما وهو ما سيتبين لنا لاحقاً في هذه البحث.

أولاً. أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال بيان واقع التنمية البشرية وتأثير مؤشراتها على النمو الاقتصادي في البلد.

ثانياً. مشكلة البحث: على الرغم من الوفرة في امتلاك العراق للموارد الطبيعية مقارنتاً ببلدان اخرى، ألا أنه لم يستغل هذه الموارد بصورة منتجة وكفؤة لتحقيق تنمية بشرية حقيقية وبالتالي لم يحقق النمو الاقتصادي المطلوب.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لمؤشرات التنمية البشرية آثر على النمو الاقتصادي في العراق.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تقييم دور المؤسسات الحكومية ومدى كفاءة استغلالها بالشكل الذي يحقق التنمية البشرية.
2. دراسة حالة العراق وتقييم تجربته في تهيئة مقومات التنمية البشرية في التأثير على النمو الاقتصادي للبلد للمدة (2004-2018).

خامساً. منهجية الدراسة: اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي والاستقرائي وفق جانب تحليلي في دراسة أثر مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي ومعززاً ذلك بالدراسة القياسية وفقا لبرنامج (E-Views10).

سادساً. حدود البحث المكانية والزمانية: شمل البحث دراسة حال العراق لمدة زمنية أمدها (14) سنة للمدة (2004-2018).

سابعاً. هيكلية البحث: يتكون البحث من خمسة مباحث ويمثل المبحث الاول: منهجية البحث اما المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي، اما المبحث الثالث: التنمية البشرية في العراق، اما المبحث الرابع فهو بعنوان: توصيف ونتائج النموذج القياسي باستخدام منهجية ARDL، اما المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي

أولاً. مفهوم النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي أحد الغايات الاقتصادية الأساسية التي تتطلع إليها جميع بلدان العالم لزيادة مستوى التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، لذ يتعين على البلدان أن تهيئ الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي من خلال شبكة متكاملة من المؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساعد في زيادة النمو، لأنه يستلزم توفير الموارد الاقتصادية للدراسات العلمية واستيراد الادوات والموارد الانتاجية، وقد رافق هذا المفهوم مع ظهور النظريات الاقتصادية كالنظرية الكلاسيكية وأستمر مدة دون مراعات نوعية البلد متقدم ام نامي ثم ظهرت النظرية النوكلاسيكية كنتيجة لأزمة الكساد العالمي ونظريات أخرى. لذلك تولي المجتمعات اهتماماً كبيراً بزيادة الانتاج ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي، وبهذا فإن النمو الاقتصادي "يعتبر مفهوماً كمياً يُعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل" وقد أتفق بأن النمو الاقتصادي يشير الى زيادة للناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (GDP) او الدخل القومي الاجمالي Gross National Income (GNI) والذي يُسبب في ارتفاع متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي بشكل دايم (احمد، 2013: 16-17)، لذ يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة" (الأفندي، 2013: 297)، أو هو "الزيادة الكلية في إنتاج السلع والخدمات في بلدٍ ما خلال فترة زمنية معينة وهو الناتج القومي الاجمالي" (العاني والزركوش، 2013: 47).

ثانياً. مقاييس النمو الاقتصادي: يقصد بها مختلف الاساليب والطرق التي يتم بواسطتها الوصول إلى النمو الاقتصادي الذي حققه البلد، وبما أن النمو الاقتصادي هو "الزيادة في الناتج الحقيقي وكذلك في متوسط دخل الفرد" فأن قياس النمو الاقتصادي يكون وفق المؤشرات الآتية:

1. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: يحسب النمو الاقتصادي بهذه الطريقة من خلال "معرفة قيمة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين مدتين مقسوماً على الناتج الاجمالي للمدة الاساس المنسوب إليها القياس"، غير أن هذه الطريقة رفضها البعض، لان زيادة الدخل لا تعني شيئاً إذا كان أقل من معدل النمو السكاني، كما أن انخفاض الدخل بنسبة صغيرة لا تدلل على تخلف اقتصادي بالضرورة (فتيحة، 2009: 5).

2. متوسط دخل الفرد: يعد من أكثر الطرق استعمالاً وذي مصداقية برأي الكثير من الاقتصاديين، وهنالك طريقتان لحساب معدل النمو على مستوى الفرد:

أ. معدل النمو البسيط: الذي يبين معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وفق المعادلة

$$CMs = \frac{Yt - Yt_1}{Yt_1} \times 100$$

إذ إن:

CMs معدل النمو البسيط

Yt متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Yt-1 متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1. (احمد، 2013: 23)

ب.معدل النمو المركب: والذي يبين معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط في مدة طويلة من الزمن، ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:

$$Y_N=(1+CM_C)^N$$

$$CM_C=\sqrt[N]{\frac{YN}{Y0}} -1$$

إذ إن:

CM_C هو معدل النمو المركب

N الفرق بين أول وآخر سنة في المدة

Y_0 الدخل الحقيقي للسنة الأساس

Yn الدخل الحقيقي لآخر المدة (N) (رشيد وسارة، 2019: 221-222).

ثالثاً. عناصر النمو الاقتصادي:

1. العمل: يشير الى القدرات الفيزيائية والفكرية التي تساعد الإنسان لإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته المتعددة، وبذلك يعد من العناصر الضرورية والمهمة لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، (برنييه وسيمون، 1989: 453).
2. الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية من حيث الكم والنوع مثلاً المعادن الطبيعية والاخشاب والمياه والتربة الخصبة...الخ التي تؤثر في الانتاج والنمو الاقتصادي. (Nsiah, 2008: 3-4).
3. تراكم رأس المال: الذي يشمل كل الاستثمارات من الاراضي والمعدات المادية، اي يكون ذلك عن طريق استصلاح أراضي جديدة غير مستغلة أم تحسين نوعية المواد المستعملة (الحنجوري، 2015: 25-26)، إلا أن هذه الاستثمارات يجب أن تستكمل باستثمارات أخرى في البنى التحتية كشق الطرق والجسور وتوفير الماء والكهرباء التي تساعد على إتمام الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى الغاية المنشود، فعلى سبيل المثال عند قيام الفلاح بشراء (حاصدة حديثة وبذور ممتازة للزراعة) سوف ينتج عن ذلك زيادة المردود من المحصول الزراعي، غير أن عدم وجود طرق النقل ووسائل المواصلات لا يمكن تسويق المحصول الزراعي إلى الأسواق وبالتالي تنعدم الإفادة من الاستثمار في (البذور والماكنة الزراعية) (تودارو، 2006: 168-169).
4. التقدم التكنلوجي: تشمل الوسائل الحديثة والتقدم التقني التي تدخل في العملية الانتاجية والتي توفير الوقت والجهد لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته (العاري، 2012: 85).

رابعاً. أهمية النمو الاقتصادي والغايات التي يحققها: (أحمد، 2013: 30).

1. إيجاد فرص العمل ومن ثم معالجة البطالة وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

2. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال وضع الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحسينه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. العمل على تحقيق أكبر قدراً من الاكتفاء الذاتي عن طريق توفير المواد الغذائية وبأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.
4. زيادة الدخل القومي للبلد ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل.

المبحث الثاني: التنمية البشرية في العراق

اولاً. مفهوم التنمية البشرية: إن التنمية البشرية هي العملية التي تركز على الانسان، إذ ان الأنسان هو غاية النمو الاقتصادي وهو صانعه في الوقت نفسه، فهو الثروة الحقيقية لأي بلد، وبذلك فعلى كل بلد توفير البيئة الملائمة له، ليتنعم بالرفاهية والاطمئنان والحياة الكريمة، إذ إن الغاية من التنمية البشرية هي تطوير القدرات البشرية لتغيير الاوضاع الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية نحو الافضل وتفعيل مشاركتهم لخدمة أنفسهم، ففي عام 1990م أصدرت الامم المتحدة بصورة رسمية تقريرها الأول للتنمية البشرية ليكون مفهوم التنمية البشرية كما ذكر في التقرير بانها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس". وهذه الخيارات يمكن ان تتغير مع الوقت (تقرير التنمية البشرية، 2000: 4). وهي خيارات أساسية على جميع مراحل ومستويات التنمية البشرية ويمكن عدها كالآتي (السرحان، 2014: 139):

1. العيش حياة صحية وطويلة.
2. اكتساب المعرفة.
3. اكتساب الموارد اللازمة لضمان مستوى معيشي لائق.

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم التنمية البشرية تركز على المستوى الفردي لتنمية الانسان والذي يعد المحور الاساسي لتنمية الشعوب، مما عمل ذلك على زيادة الوعي بأهمية التنمية البشرية حول العالم، مما أدى ذلك إلى خروج مفهوم قياس التنمية عن السياق الكلي والتركيز على الفرد، وهو ما يعرف اليوم بدليل التنمية البشرية، الذي يضم ثلاثة مؤشرات اساسية وهي: التعليم والصحة ومستوى العيشة بالإضافة الى وجود عدد من المؤشرات التكميلية (بوصيدة ورابح، 2016: 7)، ولكننا في هذا البحث سوف نركز على المؤشرات الرئيسية.

ثانياً. النموذج التنموي والتنمية البشرية في العراق: يمتلك العراق إمكانات وموارد كبيرة قد لا تكون متوفرة في بلدان أخرى. حيث يمتلك امكانات كبيرة من مختلف الموارد. ويعتبر العراق من بين اهم البلدان المصدرة للنفط، وتهيمن عائدات النفط على مجمل الانشطة الاقتصادية للبلد. وقد مر منذ الثمانينات من القرن الماضي بثلاث حروب وحصار اقتصادي واسع النطاق كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادية للبلد. لذا فقد استمرت الاوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي عاشها العراق منذ الثمانينات (Ahmed and others, 2015: 340)، وقد كانت مرحلة عام 2003 م بداية مرحلة جديدة لكنها اشد وطأه من سابقاتها من السنوات العجاف التي مر بها العراق، إذ انهارت المنظومة المؤسسية في كافة المجالات الاقتصادية والادارية والعسكرية والاجتماعية، كل ذلك كان نتيجة الاحتلال الاميركي للعراق على مرأى ومسمع العالم بأسره ولا سباب واهية هي أقبح من فعلهم واحتلالهم للعراق وهذه الحجج انطلت على العالم. وعلى الرغم من الوعود الكثيرة التي قدمتها الحكومات العراقية بعد الاحتلال الامريكي 2003 في مجالات كثيرة منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاقتصادي للبلد ومكافحة الفقر والبطالة وتقليل الفوارق الطبقية وتحقيق

الوئام الاجتماعي وضمان الحرية والديمقراطية في ظل النظام الجديد، إلا ان خططها التنموية لم تحقق اهدافها ولم يتحقق اي تقدم حقيقي في هذه المجالات. وقد استمرت الحكومة في الاعتماد على الموارد النفطية لأنشاء مشاريع البنية الاساسية من دون الاهتمام بتحقيق نمو اقتصادي في مجالات اخرى، لزيادة الموارد الاقتصادية للبلد (هاشم، 2011: 256)، وفي هذا الصدد سنتطرق الى أبرز الخطط التنموية التي اعدتها وزارة التخطيط العراقية بعد 2003:

1. برنامج أعادة الاعمار والتطوير لعام 2004: لقد تم إعداد هذا البرنامج من قبل وزارة التخطيط، التي طلبت من كافة الوزارات اقتراح المشروعات ذات الأولوية، وقد تم دراسة هذه المشاريع وتم اختيار (727) مشروع بكلفة تزيد عن (4) مليار دولار، ونوقشت هذه المشاريع من قبل لجنة فنية تتكون من ممثلي عن وزارة التخطيط ووزارة الخارجية والمالية وديوان الرقابة المالية وممثلين عن سلطة الاحتلال (الحسيني وكاظم، 2010: 59).
2. خطة التنمية الوطنية 2010-2014: جاءت هذه الخطة لتبين اهمية ومكانة البعد البيئي في التنمية الاقتصادية، حيث عملت على دمج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة في البلد وذلك من خلال الابتعاد عن اسلوب التخطيط التقليدي الذي يهتم بالبعد الاقتصادي فقط والانتقال الى اسلوب التخطيط الحديث يعطي البيئة الاهتمام الذي تستحقه (تقرير وزارة التخطيط، 2010-2014: 168).
3. خطة التنمية الوطنية 2013-2017: تُعد هذه الخطة استكمالاً للخطط التنموية السابقة وفق متغيرات جديدة كأسعار النفط ومعدلات انتاجه وتنطلق فلسفة هذه الخطة من فرضية مفادها: "ان التنمية المتوازنة المدفوعة بقوة جذب أقطاب قطاعية مختارة للنمو (قطاع الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) تنعكس على تشكيل اقطاب تنموية مكانية رئيسة واخرى ثانوية بحسب الامكانات والمزايا النسبية لكل محافظة من محافظات العراق، وعليه سيكون قطاع الطاقة وتحديدا القطاع النفطي قطبا تنمويا ممولا مع نمو الأقطاب الأخرى خلال سنوات الخطة لما تتمتع به من قوة جذب وتحريك وانتشار؛ مولدة مزايا الأثر المتمثلة بالترابطات الامامية والخلفية محدثة التغيرات البنيوية المعززة للنمو في القطاعات الأخرى الاقتصادية والخدمية والبشرية، وما يترتب على ذلك من تصحيح في مسارات التنمية المكانية وتعزيز الاستدامة البيئية للتنمية، وبما يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2013-2017: 3-4).
4. خطة التنمية الوطنية 2018-2022: لقد تبنت هذه الخطة مجموعة من المسارات الرئيسية تمثل مجموعة من تحديات الواقع الواجب انجازها للوصول الى التنمية، وهذه المسارات تتمثل في تثبيت اسس الحوكمة الرشيدة وتدعيم القطاع الخاص وصولا الى المستوى الذي يدعم فيه نهضة البلد والتركيز على اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية والتنمية والاستثمار فيها بصورة مباشرة. فالمضمون الاساسي لها تمثل في المواطن لتحريك عملية النشاط الاقتصادي وتوفير فرص كسب الرزق وتوفير تنمية على المدى البعيد عن طريق تعزيز الخدمات الاساسية في المحافظات العراقية (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2018-2022: 7).

إن ما يمكن قوله حول الخطط والبرامج بعد عام 2003، هو أن هذه الخطط كانت طموحة بدرجة كبيرة، فحملت في طياتها أمنيات وغايات كبيرة، لكن التخطيط شيء والتطبيق والعمل على أرض الواقع شيء أخر، فهذه الخطط لم يتم تنفيذها وازدادت الفجوة بين ما يخطط وما يتم تطبيقه في ارض الواقع. فعند مقارنة ذلك مع ما تحقق على صعيد التنمية البشرية، نلاحظ ان

العراق بقي ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، فقد أحتل العراق المرتبة 132 من أصل 187 بلد وفق دليل التنمية البشرية لعام 2011 وبمؤشر بلغت قيمته (0.573) (تقرير التنمية البشرية، 2011: 133). في حين تحقق زيادة طفيفة لا تتناسب مع حجم الخطط المعلنة من قبل وزارة التخطيط فقد وصلت قيمة هذا المؤشر عام 2018 الى (0.689) ليسجل العراق المرتبة 120 من أصل 189 بلد (Human Development Report, 2019: 37).

ثالثاً. مؤشرات التنمية البشرية: سنتطرق في هذا المحور إلى المؤشرات الرئيسة للتنمية البشرية في العراق:

1. **مؤشر التعليم:** حظي التعليم بالاهتمام الكبير لكونه من أهم الركائز الاساسية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) بالحق في التعليم، وضرورة التعليم بالنسبة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي (تقرير الامم المتحدة، 2003: 1). وقد أعدت دراسات عديدة ميدانية لإيجاد الترابط بين التنمية البشرية والتعليم ونوعيته. ومن بين هذه الدراسات دراسة دينس كيمكو وأريك هانوشيك التي بحثت الفروق الدولية في نوعية التعليم من خلال حزمة من العوامل وانعكاسها في اتجاه النمو السريع والعوائد الاقتصادية التي تدر على البلدان بعد 10 إلى 20 سنة عن طريق التخطيط للمديات البعيدة، وتبين للباحثين وجود علاقة ارتباط قوية بينهما؛ لذا انتبه الكثير من المجتمعات إلى هذه الحقيقة، فبدأت تهتم بتحسين نوعية تعليمها لتحقيق تنمية بشرية فعالة قادرة على الوصول إلى اهدافها (عقون، 2017: 56-57).

وقد أعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي في العراق على ثوابت ومستندات نابعة من المجتمع العراقي نفسه ودستور البلد الذي أقر على إن التعليم حقاً مكفولاً للجميع من دون تمييز بسبب المعتقد الديني او الطائفي او القومي (رزوقي، 2015: 281). وبعد عام 2003 ازدادت الايراد الحكومي نتيجة زيادة اسعار النفط مما ادى الى زيادة نسبة الانفاق على التعليم إلا انه لم يتجاوز نسبة 10% من الموازنة العامة الفدرالية في افضل الاحوال، وهذه نسبة ضئيلة اذا ما قورنه ببلدان اخرى على سبيل المثال الإمارات التي خصصت نسبة 24% والسعودية والجزائر بنسبة 20% تقريباً من الميزانية العامة للبلد، اما الاردن ومصر وعلى الرغم من انها بلدان غير نفطية وقليلة الموارد مقارنة بالعراق فقد خصصت نسبة 12% من ميزانيتها، بالوقت الذي اوصت منظمة اليُونِسكو ان تكون نسبة الانفاق على التعليم من الموازنة العامة على الاقل بين (17-14%) (محمد، 2017: 151). كما يلاحظ أن هذا المؤشر مازال بعيداً عن الاهداف التي تنادي بها منظمات الامم المتحدة في تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم في جميع المراحل التعليمية وبين المدينة والريف، فأكثر المناطق الريفية وخاصة في جنوب العراق تمنع الاناث من الالتحاق بالمدارس او تمنعها من اكمال التعليم الثانوي والجامعي لا سباب قد تعود الى العادات والتقاليد او لبُعد المدرسة عن مكان السكن او النزاعات العشائرية وتردي الوضع الامني، كل ذلك يؤثر وبشكل كبير على جودة التعليم في العراق (رحيمة، 2017: 234-235). فمؤشر التعليم قد أزداد من (0.471) في 2004 إلى (0.554) في 2018 (https://data.albankaldawli.org)، أي أنه حقق زيادة طفيفة لا تتناسب والخطط التنموية للبلد.
2. **مؤشر الصحة:** وفق منظمة الصحة العالمية فإن مفهوم الصحة هي " الحياة طويلة الأمد الخالية من الأمراض مع اكتمال القابلية الجسمية والعقلية " لذا فإنَّ اكتساب الحياة الصحية وفق معايير منظمة الصحة العالمية غاية من غايات التنمية البشرية التي تطمح المجتمعات لتحقيقها (محمد، 2014: 2).

ان السمة الغالبة في النظام الصحي في العراق قائمة على اساس العلاج في المستشفيات الحكومية في الغالب لان مساهمة القطاع الخاص محدودة في مستشفيات صغيرة وذات تكاليف عالية على المواطنين، الامر الذي شكل ضغطاً على القطاع الحكومي، مما دعا الحكومة ان تتكفل بتأمين المبالغ الازمة لتأمين الواقع الصحي للبلد على وفق ما الزمته الحكومة على نفسها وفق الاطار التشريعي الذي وضعته (الراوي، 2010: 4)، وقد كفل الدستور الرعاية الطبية والصحية للفرد العراقي حسب المواد (29، 30، 31، 32، 33) من الدستور العراقي لسنة 2005 (دستور العراق، 2005: 11-12). وعلى الرغم من الزيادة في عائدات البلد بعد 2003 نتيجة زيادة أسعار النفط. ألا أن الواقع الصحي في العراق لم يحظى بالتقدم الحقيقي الذي يتناسب مع أمكانيات البلد، مما أدى ذلك الى تردي الوضع الصحي في البلد، ومن بين الاسباب التي أدت الى هذا، تردي الوضع الامني وخروج مستشفيات عن الخدمة وانخفاض عددها وانخفاض نسبة (طبيب\سكان) لكل 1000 نسمة من 0.74 عام 2013 ليصل قيمته في عام 2015 الى 0.72 ثم وصل الانخفاض الى 0.70 طبيب لكل 1000 مواطن في عام 2018. (تقرير خطة التنمية الوطنية، 2018-2022: 39).

3. **مؤشر الدخل:** إن تحسين الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى تحسين المستوى المعاشي، مما يزيد الاستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم ينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي، وبالعكس في حالة انخفاض نصيب الفرد من الدخل، (Gemeinschaft, 2006: 11)، فالزيادة المستمرة لا سعار النفط بعد عام 2003 الى ساهمت في زيادة إيرادات البلد من العملة الصعبة، الامر الذي عزز من تدعيم سعر الصرف للدينار العراقي، مما انعكس على الوضع الاقتصادي للبلد (دواي وعكاوي، 2015: 5).

وفي هذا الصدد سنسلط الضوء على العلاقة بين هذه المؤشرات الثلاث وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وكما في الجدول الاتي:

الجدول (1): تأثير مؤشرات التنمية البشرية الثلاث (التعليم ومتوسط العمر المتوقع ومؤشر الدخل) على النمو الاقتصادي في العراق

السنة	مؤشر التعليم	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر الدخل	معدل النمو الاقتصادي%
2004	0.471	0.745	0.706	24.16
2005	0.478	0.743	0.711	36.36
2006	0.483	0.741	0.723	30.4
2007	0.488	0.740	0.723	36.38
2008	0.493	0.741	0.738	48
2009	0.498	0.744	0.736	-15.15
2010	0.503	0.747	0.739	24.05
2011	0.511	0.752	0.743	34.09
2012	0.506	0.756	0.758	17.36
2013	0.501	0.761	0.761	7.6
2014	0.501	0.765	0.757	0.00
2015	0.506	0.768	0.755	-24.35

السنة	مؤشر التعليم	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر الدخل	معدل النمو الاقتصادي%
2016	0.510	0.771	0.770	-1.47
2017	0.542	0.774	0.763	11.77
2018	0.554	0.776	0.761	14.7

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (http://hdr.undp.org/en/data).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية (سنوات مختلفة).
- البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org).

يتضح من الجدول اعلاه العلاقة بين مؤشرات التنمية الرئيسية (مؤشر التعليم، مؤشر العمر المتوقع الذي يمثل الجانب الصحي، مؤشر الدخل) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. حيث ان مؤشر التعليم قد حقق أعلى قيمة له في عام 2018 بمقدار (0.554) مقارنتاً مع اقل قيمة له في عام 2004 بمقدار (0.471) اي انه قد حقق معدل نمو مركب مقداره (1%) خلال فترة الدراسة الممتدة في الاربعة عشر عاماً، وعند الانتقال الى مؤشر العمر المتوقع (مؤشر الصحة) يتضح ان قيمة هذا المؤشر في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث انخفضت من (0.745) في 2004 الى (0.743) في 2005 وقد واصلت الى أدنى قيمة لها عام 2007 وبمقدار (0.740) ثم عادة الى الزيادة الى ان وصلت اعلى قيمه لها عام 2018 وبمقدار (0.776). كما ويلاحظ أن قيمة مؤشر الدخل في تذبذب، إذ أن قيمته قد زيادة من (0.706) في 2004 إلى عام 2013 والذي بلغت (0.761) ثم تعرضت لانخفاض طفيف في عامي 2014 و2015 بمقدار (0.757) و(0.755) على التوالي ثم ازدادت قيمة هذا المؤشر إلى ان وصلت الى أعلى قيمة لها عام 2016 بمقدار (0.770) ثم انخفضت في عامي 2017 و2018 بمقدار (0.763) و(0.761) على التوالي.

وعند البحث عن العلاقة بين هذه المؤشرات والتي تمثل المتغير المستقل من جهة والنمو الاقتصادي والذي يمثل المتغير التابع من جهة اخرى يتبين عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي مع كل من مؤشر التعليم ومؤشر العمر المتوقع. أما مؤشر الدخل فيلاحظ ان هنالك تقارب بسبط مع النمو الاقتصادي، إذ أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان غير مستقر ومتذبذب، فزاد النمو الاقتصادي في بداية مدة من (24%) في 2004 الى (36%) في 2005 ثم أنخفض في 2006 إلى (30%) وزاد بعد هذه المدة إلى أن وصل الى أعلى معدل له في 2008 بمقدار (48%)، غير أنه قد تعرض الى انخفاض شديد في عام 2009 إذ أنخفض معدل النمو الى (15%) نتيجة التأثر بالأزمة المالية في العالم وانعكاسها على اسعار النفط، الامر الذي يمكن ملاحظته ايضاً في مؤشر الدخل الذي انخفض بشكل طفيف من (0.738) في 2008 الى (0.736) عام 2009، فيما حقق العراق نمو اقتصادي متذبذب بين الاعوام 2013-2010 نتيجة الزيادة الكبيرة في اسعار النفط الا ان هذا النمو لم يستمر طويلاً، ففي عام 2014 وصل معدل النمو الى (0%) اي أن العراق لم يحقق اي نمو في ذلك العام، ثم أنخفض إلى ان وصل إلى أدنى قيمة خلال مدة الدراسة عام 2015 بمعدل (24%) رافق ذلك انخفاض في مؤشر الدخل الذي انخفض من (0.761) في 2013 إلى (0.757) و(0.755) في الاعوام 2014 و2015 على التوالي، إن سبب هذا الانخفاض أن البلد واجه ما اطلق عليه بالأزمة المزدوجة نتجه الاولى عن الانهيار الكبير في اسعار النفط حيث انخفض سعر برميل نفط بصرة الخفيف من 105.8 دولار/برميل في حزيران 2014 الى 32.06

دولار/برميل في كانون الاول 2015 ثم الى 24.73 دولار/برميل في كانون الثاني 2016، بينما نتجت الازمة الثانية من الانهيار الكبير في الوضع الامني في البلد، أن الازمة المزدوجة اثرة وبشكل كبير على النشاط الاقتصادي للبلد ومن ثم أنعكس سلباً على النمو الاقتصادي في حين نرى انه عند التحسن النسبي في الوضع الامني للبلد في الأعوام 2017-2018 انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي للبلد ومن ثم على النمو الاقتصادي ليحقق البلد نمو قدره (11.77، 14.7) على التوالي (تقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019: 53).

مما سبق يتبين لنا أن هنالك عوامل كثيرة حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي المرجو في البلد وتردي الواقع التعليمي والصحي والمعاشي منها الفساد الاداري والمالي ودخول الاموال من الخارج مع شركات اجنبية رافق ذلك تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار، حيث ادى أنتشار هذه الظاهرة بعد 2003 الى انهيار مؤسسات البلد فلم يقتصر ممارسة هذا الفساد على دائرة او وزارة معينة بل طال مختلف مفاصل البلد من موظفين كبار ووزراء وقادة في مختلف دوائر البلد الادارية والاقتصادية والقضائية والتعليمية والصحية والانتاجية، اضافتاً الى تردي الوضع الامني، وغياب التنسيق في التخطيط من قبل الحكومات المتعاقبة في البلد فكل حكومة يكون هدفها مغاير للحكومة التي قبلها (اللطيف و خماس، 2011: 8-9).

المبحث الثالث: توصيف ونتائج النموذج القياسي باستخدام منهجية ARDL

يتم في هذا المبحث استعراض لنتائج النماذج القياسي المستعمل في قياس تأثير مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews10، كما تغطي بيانات الدارسة المدة الزمنية (2004-2018)، وبسبب قصر السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة للقياس استعمل الباحثان معادلات (DizApproach) لتحويل البيانات السنوية الى (ربع سنوية) وكالآتي:

$$X_1 = Z_{t-1}+7.5/12\ (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_2 = Z_{t-1}+10.5/12\ (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_3 = Z_{t-1}+1.5/12\ (Z_{t+1} - Z_{t-1})$$
$$X_4 = Z_{t-1}+4.5/12\ (Z_{t+1} - Z_{t-1})$$

إذ أن:

Z_t: قيمة المتغير في سنة (t).

Z_{t-1} : قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة (t).

Z_{t+1}: قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة (t).

x_i: قيمة الربع (4,3,2,1).

وهنا نحدد المتغير المستقل (Independent)والمتغير التابع (Dependent) الداخل ضمن النموذج الاقتصادي القياسي، وفيما يأتي وصف المتغيرات الداخلة في النموذج:

1. المتغير التابع (Dependent Variables): نمو الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عنه بنسبة مئوية
2. المتغير المستقل (Independent Variables): ويشمل مؤشرات التنمية البشرية وكما يلي:

أ. مؤشر الدخل: هو عبارة عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب.مؤشر الصحة: ويعبر عنه بمؤشر العمر المتوقع.

ج. مؤشر التعليم: يقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم.

أولاً. نتائج اختبارات السكون: يجب التأكد اولاً من سكون جميع متغيرات النموذج من خلال اجراء اختباري الإستقرارية التالية:

1. اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF): لكي يتم التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغير تم اختبارها وفقاً لاختبار ديكي-فولر، إذ إن هذه الطريقة تختبر فرضية العدم ($H0:\beta = 1$) التي تفترض أن السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة، أي يوجد فيها جذر وحدة، أما إذا ما كانت السلسلة مستقرة فإن ذلك يكون معتمداً على قبول الفرضية البديلة ($H1: \beta<1$) والتي تدل على انعدام وجود جذر وحدة.

الجدول (2): اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج في العراق

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
نمو الناتج المحلي الاجمالي	0.1754	0.2192	0.0641	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر الدخل	0.4294	0.5869	0.9804	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر الصحة	0.5085	0.1175	0.9858	0.3555	0.9579	0.0424
مؤشر التعليم	0.9667	0.8726	0.9932	0.0000	0.0000	0.0431

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

2. اختبار فليبس-بيرون Phillips Perron(PP): يعد أحد الاختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية، وتختبر مدى سكون السلسلة عبر قبول الفرضية البديلة أو العدم وسيتم الاعتماد على معنوية السلسلة وفقاً لقيمة prob وتكون السلسلة في سكون عندما تقل قيمة prob عن 5%.

الجدول (3): اختبار فيليبس - بيرون(pp) لمتغيرات النموذج في العراق

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
نمو الناتج المحلي الاجمالي	0.1372	0.1494	0.0557	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر الدخل	0.3938	0.5816	0.9885	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر الصحة	0.9988	0.1817	0.9908	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر التعليم	0.9723	0.9094	0.9944	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يتضح من خلال الجدول اعلاه يتضح اختبار السكون لمتغيرات النموذج أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى وبعضها الآخر ساكن عند الفرق الاول في كلا الاختبارين، وهذا اعتماداً على قيمة .prob والتي كانت عند اقل من (5%) وبذلك نكون قد استوفينا شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

ثانياً. تقدير النموذج وفق طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL: إن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لا يشترط أن تسبقه اختبارات سكون السلاسل الزمنية لكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلسلة متكاملة من النوع I(2)، وبذلك تم إجراء التقدير وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج ARDL في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.711532	0.190013	3.744650	0.0020
GDP(-2)	-6.13E-10	0.079087	-7.76E-09	1.0000
GDP(-3)	2.69E-10	0.079087	3.40E-09	1.0000
GDP(-4)	-0.547623	0.086555	-6.326853	0.0000
GDP(-5)	0.396766	0.128823	3.079946	0.0076
GDP(-6)	-4.60E-10	0.067414	-6.82E-09	1.0000
GDP(-7)	4.12E-10	0.067414	6.12E-09	1.0000
GDP(-8)	-1.353986	0.138537	-9.773447	0.0000
GDP(-9)	0.993283	0.273465	3.632212	0.0025
EDU	0.065640	2.372573	0.027666	0.9783
EDU(-1)	0.567934	2.683567	0.211634	0.8352
EDU(-2)	2.24E-08	2.195134	1.02E-08	1.0000
EDU(-3)	-8.06E-09	2.195134	-3.67E-09	1.0000
EDU(-4)	-1.437312	3.478802	-0.413163	0.6853
EDU(-5)	0.672269	3.463957	0.194076	0.8487
EDU(-6)	-3.18E-09	1.837701	-1.73E-09	1.0000
EDU(-7)	-1.03E-08	1.837701	-5.60E-09	1.0000
EDU(-8)	64.94051	5.730206	11.33301	0.0000
EDU(-9)	-45.83640	13.70579	-3.344310	0.0044
Y	14.66488	2.235636	6.559603	0.0000
Y(-1)	-9.950133	3.697963	-2.690706	0.0168
Y(-2)	1.59E-08	1.935016	8.23E-09	1.0000
Y(-3)	-7.19E-09	1.935016	-3.72E-09	1.0000
Y(-4)	-4.166072	4.315646	-0.965341	0.3497
Y(-5)	2.807369	4.539410	0.618444	0.5456
Y(-6)	-3.75E-09	2.254503	-1.66E-09	1.0000
Y(-7)	-1.28E-08	2.254503	-5.69E-09	1.0000
Y(-8)	5.902931	2.353404	2.508252	0.0241
Y(-9)	-4.880806	2.120598	-2.301618	0.0361
HEALTH	-314.8927	27.96004	-11.26224	0.0000
HEALTH(-1)	221.7694	64.02759	3.463654	0.0035
HEALTH(-2)	-9.70E-08	5.191362	-1.87E-08	1.0000
HEALTH(-3)	1.04E-07	5.191362	2.00E-08	1.0000
HEALTH(-4)	235.8626	22.28734	10.58281	0.0000
HEALTH(-5)	-165.3294	48.60608	-3.401414	0.0039
C	1.176630	0.860862	1.366804	0.1918

R-squared	0.991524	Mean dependent var	0.034486
Adjusted R-squared	0.971748	S.D. dependent var	0.050907
S.E. of regression	0.008557	Akaike info criterion	-6.496251
Sum squared resid	0.001098	Schwarz criterion	-5.132609
Log likelihood	201.6544	Hannan-Quinn criter.	-5.975163
F-statistic	50.13660	Durbin-Watson stat	2.021182
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يتضح من الجدول (4) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتشير النتائج إلى أن النموذج مقبول إذ بلغ معامل التحديد المصحح (0.99)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسّر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وكذلك إحصائية فيشر، والتي بلغت (50.13660) وبمعنويةٍ عالية، وكذلك الإشارة إلى وصول قيمة إحصائية دربن واتسون من الرقم (2) لا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي هنا وإنما هناك اختبارات أخرى تحدد ذلك سوف نتناولها لاحقاً في نفس المبحث. ونلاحظ هنا بأن توزيع فترات الإبطاء هي (9 و9 و9 و5) وأن أقصى حد لدرجات التأخير هو (9)، كما تبين النتائج معنوية المتغير المستقل والذي يتراوح بين مستوى (%10-%0)

ثالثاً. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL باختبار الحدود (Bound Test) ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا (Critical Value Bounds) والتي وضعها باسران والموزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة وكما هو موضح في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	0.918163	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

نلاحظ وفق اختبار الحدود عدم وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع (نمو الناتج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة (الصحة، التعليم ، الدخل) اذ يتبين وفق نتائج اختبار الحدود في الجدول (5) قبول فرضية العدم والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك وهذا ما تؤكده قيمة F المحتسبة والتي بلغت قيمتها (0.91816) وهي أقل من الجدولية للحد الأعلى للمعلمة نفسها I(1) Bound والتي بلغت (3.2) وأقل من قيمة الحد الأدنى I(0) Bound البالغة (2.37) عند مستوى معنوية (5 %)، والتفسير الاقتصادي لعدم وجود تكامل مشترك لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، وأن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لكن دون التحليل في الأجل الطويل، نتيجة عدم وجود تكامل مشترك.

رابعاً. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير والمبينة في الجدول (6)، والقسم الثاني يتضمن مرونات الأجل الطويل والذي لن نتطرق إليه، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (6): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.511559	0.217880	2.347892	0.0330
D(GDP(-2))	0.511559	0.217880	2.347892	0.0330
D(GDP(-3))	0.511559	0.217880	2.347892	0.0330
D(GDP(-4))	-0.036064	0.218366	-0.165154	0.8710
D(GDP(-5))	0.360702	0.155461	2.320214	0.0348
D(GDP(-6))	0.360702	0.155461	2.320214	0.0348
D(GDP(-7))	0.360702	0.155461	2.320214	0.0348
D(GDP(-8))	-0.993283	0.179802	-5.524314	0.0001
D(EDU)	0.065640	1.825690	0.035953	0.9718
D(EDU(-1))	-18.33907	7.729078	-2.372737	0.0315
D(EDU(-2))	-18.33907	7.729078	-2.372737	0.0315
D(EDU(-3))	-18.33907	7.729078	-2.372737	0.0315
D(EDU(-4))	-19.77638	7.910110	-2.500140	0.0245
D(EDU(-5))	-19.10411	8.005984	-2.386229	0.0306
D(EDU(-6))	-19.10411	8.005984	-2.386229	0.0306
D(EDU(-7))	-19.10411	8.005984	-2.386229	0.0306
D(EDU(-8))	45.83640	9.432285	4.859522	0.0002
D(Y)	14.66488	1.759957	8.332522	0.0000
D(Y(-1))	0.336578	1.223719	0.275045	0.7870
D(Y(-2))	0.336578	1.223719	0.275045	0.7870
D(Y(-3))	0.336578	1.223719	0.275045	0.7870
D(Y(-4))	-3.829494	3.300630	-1.160231	0.2641
D(Y(-5))	-1.022125	1.478521	-0.691316	0.4999
D(Y(-6))	-1.022125	1.478521	-0.691316	0.4999
D(Y(-7))	-1.022125	1.478521	-0.691316	0.4999
D(Y(-8))	4.880806	1.562475	3.123767	0.0070
D(HEALTH)	-314.8927	21.53858	-14.61994	0.0000
D(HEALTH(-1))	-70.53318	29.43072	-2.396583	0.0300
D(HEALTH(-2))	-70.53318	29.43072	-2.396583	0.0300
D(HEALTH(-3))	-70.53318	29.43072	-2.396583	0.0300
D(HEALTH(-4))	165.3294	33.80349	4.890897	0.0002
CointEq(-1)*	-0.800027	0.331764	-2.411438	0.0292

R-squared	0.976694	Mean dependent var	-0.000770
Adjusted R-squared	0.938669	S.D. dependent var	0.030699
S.E. of regression	0.007603	Akaike info criterion	-6.653114
Sum squared resid	0.001098	Schwarz criterion	-5.440988
Log likelihood	201.6544	Hannan-Quinn criter.	-6.189924
Durbin-Watson stat	2.021182		

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يبين الجدول (6) مرونات الأجل القصير بالنسبة لنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن المرونات وقيمتها الاحتمالية هي مشابهة تماماً للقيم الواردة في نتائج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في الجدول (6) السابق لكن بدون الثابت، لذا سنكتفي بتحليلها هنا فقط.

نلاحظ الأثر السلبي للتعليم، إذ أن زيادته بنسبة 1% سوف يؤدي إلى نقصان نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.99-%) أي ما يقارب (0.00099-) وهي نسبة ضئيلة جداً وتكاد ان تكون معدومة، وأن هذا الأثر كان غير معنوي عند مستوى 5%، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.97)

كما ونلاحظ ايضاً الأثر الايجابي للدخل، إذ أن زيادتها بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بواقع (14.66%) أي ما يقارب (0.1466) وهي نسبة لا بأس بها، وأن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى 5%، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0000).

وكذلك نلاحظ من خلال الجدول اعلاه الأثر السلبي للصحة، إذ أن زيادتها بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي بواقع (314-%)أي ما يقارب (3.14-) وهي نسبة عالية جداً، وأن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى 5%، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0000). وهذا يعني ان مؤشر الصحة له تأثير سلبي كبير جداً على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك نلاحظ المعنوية عند مستوى 5% للمتجه حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0292)، كما نلاحظ معنوية لمعامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) وهو سالب وقيمته محصورة بين الصفر والواحد الصحيح أي أنه مطابق لبنود شرط تصحيح الخطأ من ناحية القيمة والإشارة، حيث أن قيمته (0.80-)، وهذا هو تعزيز لنتائج التكامل المشترك إذ أن حد الخطأ لا يمكنه تصحيح الاختلالات وذلك لعدم وجود علاقة الأجل الطويل ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تدني مؤشر التعليم في العراق نتيجة قلة المبالغ المخصصة لتمويل التعليم على الرغم من الحاجة الكبيرة للاهتمام بالتعليم لردف مسيرة النمو الاقتصادي، اضافتا الى العجز الكبير للمؤسسات التعليمية في المباني (المدارس، الجامعات، المراكز البحثية) يشكل التحدي الاكبر الذي يعيق عملة التعليمية والتدريسية يقابلها زيادة في الكثافة السكان.
2. تعاقب حكومات ضعيفة لا تمتلك الإرادة السياسية مما ادى الى غياب التنسيق بينها في تنفيذ الخطط التنموية، الامر الذي انعكس سلباً على أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وانحراف الخطط التنموية عن مسارها الصحيح، كما دفع ذلك القطاع الخاص الى الاستثمار في الانشطة الغير الانتاجية مثل التبادل التجاري او القطاع الانشائي ذات المردود السريع.
3. في النموذج القياسي وجد أن مؤشر الدخل له تأثير في النمو الاقتصادي، في حين لم يوثر كلاً من مؤشر التعليم ومؤشر العمر المتوقع على النمو الاقتصادي وقد يكون ذلك بسبب تدهور الواقع التعليمي والصحي في البلد.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الفساد في جميع مفاصل البلد وتعزيز الانتماء الوطني عن طريق فرض سلطة القانون.

2. تنويع مصادر الدخل عن طريق تغيير هيكل الاقتصاد الوطني من اقتصاد احادي الجانب يعتمد على انتاج النفط الخام الى اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات متنوعة (الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل وغيرها) وبالتالي خلق اقتصاد قليل التأثر بالتقلبات الاقتصادية والازمات الخارجية.
3. ان قطاع التربية والتعليم يستلزم ادخال تعديلات كبيرة وبذل المزيد من الجهود في سبيل التحسين النوعية وزيادة فاعليته ليتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي.
4. من الضروري تشجيع الطلبة على اكمال الدراسة الجامعية عن طريق زيادة فرص العمل للخريجين وتقليل كلف الدراسة وتقديم المنح الدراسية وتحقيق الاستقرار الامني، كما يجب الاهتمام بنوع التعليم المقدم ليتلاءم مع سوق العمل وبالتالي زيادة فرص العمل للخريجين داخل وخارج البلد.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، كبدائي سيد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلسمان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، 2013.

2. الامم المتحدة، السكان والتعليم والتنمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة السكان، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.

3. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل سنغافورة، 2011.

4. برنيية، برنارد، سيمون، إيف، أصول الاقتصاد الكلي، شمس الدين، عبد الأمير ابراهيم، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.

5. بوصيدة، سامي، رابح، عماد بن، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، ورقة عمل، مذكرات وتحليل، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، عدد 41، تونس، 2016.

6. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، حسني، محمود حسن، ومحمود، محمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

7. جمهورية العراق، التقرير التطوعي الاول حول أهداف التنمية المستدامة، انتصار ارادة وطن، 2019.

8. جمهورية العراق، دستور العراق، 2005.

9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، بغداد، العراق، 2009.

10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، الخلاصة التنفيذية، بغداد، العراق، 2013.

11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية 2018-2022، 2018.

12. حسيني، احمد خليل، كاظم، حيدر جواد، تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الأعمار في العراق، العدد 5، العراق، 2010.

13. حمداني، محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حال الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009.

14. حنجوري، حنان أحمد محمد، تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الادارة والاقتصاد، غزة، 2015.
15. دواي، مهدي صالح، وعكاوي، عمر محمود، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية (دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزانية التجارية في العراق للمدة 2004-2012، المجلد 38، العدد 105، العراق، 2015.
16. راوي، احمد عمر، الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2010.
17. رحيمة، نغم سعدون، تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق،2017.
18. رزوقي، عيسى جودي محمود، أثر الإنفاق العام في تعزيز التنمية البشرية-العراق نموذجا، للمدة (2003-2013)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015.
19. رشيد، ساطور، وسارة، عزاز، قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 58، العراق، 2019.
20. سرحان، حسين احمد دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، جامعة اهل البيت، كلية القانون، العراق، العدد 16، 2014.
21. عاري، حسين بن، دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الاشارة الى حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 397، بيروت، لبنان، 2012.
22. عاني، جمال عزيز فرحان، والزركوش، علياء حسين خلف، العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية (العراق انموذجا)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 36، العدد 97، العراق، 2013.
23. عقون، كريمة، التنمية البشرية وثلاثية التَعلم التعلِيم التعليمية، رسالة ماجستير، جامعة العربي ابن مهدي-ام البواقي، كلية الآداب واللغات، الجزائر، 2017.
24. فتيحة، بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2009.
25. لطيف، همسة قصي عبد، وخماس، عمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بين (الواقع والطموحات)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 32، العراق، 2011.
26. محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.
27. محمد، محمد عبد العزيز مصطفى، الاستثمار في الخدامات الصحية ودوره في التنمية البشرية "دراسة حال ماليزيا"، اطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، الجزائر، 2014.
28. هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، العدد 21، 2011.
29. البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org).
30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (http://hdr.undp.org/en/data).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahmed, Younis Ali, Rostam, Biaban Nwri Rostam, Mohammed, Burhan Ali, 2015, Sharing the Agriculture and Industrial Sectors in the Economic Growth of Iraq, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences.
2. Gemeinschaft, 2006, Leibniz, Environment Human Development and Economic Growth, ECONSTOR.
3. Nsiah, Christian, 2008, The Impact of Remittances on Economic Growth and Development in Africa, department of economics and finance working paper series.
4. United Nations Development Programme, 2019, Human Development Report: Inequalities in human development in the 21st century.